التحالف المعادي للامبريالية قاعدة حل المشكلة اللبنانية

تتحدث الانباء عن عودة "الهدوء" الى بيروت الغربية ،وعن استقرار الاوضاع في هذه المدينة العربية وتطورها في المجرى الطبيعي بعد قتال دام استغرق فترة طويلة .

واذا كنا في موقع لا يمكننا من التدقيق في هذه الانباء ، فان الامر المؤكد هو ان اطلاق النار بين الفئات اللبنانية المتصارعة في بيروت الغربية قد توقف . لكن هذا "الهدوء" و "العودة" الى الاستقرار ظل بعيدا عن المخيمات الفلسطينية المجاورة للعاصمة اللبنانية . وفي كل يوم ، تقريبا ، نسمع عن اصابات جديدة بين الفلسطينيين ، ومضايقات تشمل الغذاء والدواء وحق التنقل بكرامة خارج المخيمات .

ان استمرار وضع كهذا من شانه ان يعطي الانطباع بوجود سياستين تجاه اعادة الامن الى بيروت الغربية وضواحيها ، ووجود تمييز في التعامل بين الاطراف التي تسكنها . وهو انطباع لا يلغيه الا ايقاف جميع الاجراءات التي فرضتها حركة "امل" من حصار وتجويع واعتداءات مسلحة على المخيمات الفلسطينية في ضواحي بيروت وجنوب لبنان .

ان الانباء الواردة من لبنان تقول بان الرئيس الاسد يسعى لانجاح "الخطة الامنية" في بيروت والضواحي قبل زيارته القريبة الى موسكو . خصوصا وان موسكو عارضت ، بشدة ، الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية وطالبت بوقفها ، وساندت الفلسطينيين فيها ، كما ذكرت الانباء ، بكل وسائل الصمود ضد تلك الاعتداءات ، والحث على القيادة السورية للتدخل وارغام حركة "امل" على رفع الحصار والقيود الاخرى التي فرضتها وما زالت تفرضها هناك .

واذا كانت هذه الانباء تشكل مدعاة للتفاؤل فان مختلف المؤثرات والعوامل التي تؤثر وتحيط بالمشكلة اللبنانية تجعل الحذر الشديد يغلب على التفاؤل في التعامل مع هذه الانباء .

اذ ليس سرا ان اميركا واسرائيل والقوات اللبنانية الانعزالية ، على وجه التحديد ، لها مصلحة ظاهرة في توريط سوريا بما اسموه "المستنقع اللبناني" . كما ان اطرافا عربية ، في مقدمتها العراق ، معنية هي الاخرى في هذا التوريط خصوصا اذا ما ادى الى نشوب صراع مكشوف بين سوريا وايران على الساحة اللبنانية . اما الدول العربية اليمينية الاخرى فهي وان كانت تتخوف من النفوذ الايراني والحركة الاصولية في لبنان، فانها تخشى اليسار اللبناني وتتوقع من سوريا تحجيمه ثمنا لتاييدها لدخول القوات السورية الى لبنان .

ومن المعروف ان لهذه الاطراف جميعا علاقات عبر بعض القوى والاموال في لبنان . وهي قادرة، بصورة او باخرى ، على وضع العراقيل امام تنفيذ الخطة الامنية السورية ، اذا كان اتجاه هذه الخطة لا يخدم مصلحة هذا الطرف او ذاك من بين تلك الاطراف العربية والاجنبية والمحلية .

ومن هنا تقف القيادة السورية امام معادلة صعبة . واغراء الحلول غير المبدئية لهذه المعادلة كبير . فالاستجابة لرغبة دول اليمين العربي في تحجيم اليسار اللبناني والفلسطيني يمكن ان يوفر تغطية مالية لنفقات القوات السورية في لبنان ، ودعما سياسيا لدى الاوساط التقليدية اللبنانية، وجذبا للقوات اللبنانية نحو اتفاق مصالحة لبنانية برعاية سوريا وبدون معارضة نشيطة من جانب اميركا واسرائيل .

لكن حلا كهذا يشكل خطرا على نهج سوريا المعادي للامبريالية وعلى سوريا نفسها لان حلا كهذا سيحول لبنان في المدى القريب او البعيد قاعدة تآمر وتهديد ضد سوريا . كما يخلق ، باضطهاده للقوى الديمقراطية اللبنانية ، اساسا لاستئناف الصراع ، مثلما يدخل سوريا في صراع مكشوف ودموي مع ايران في لبنان .

وبالمقابل فان محاولة الامساك بكافة خيوط الموقف ، وقصر الحل على تحييد مختلف الاطراف اللبنانية بالوجود السوري المسلح لا يوفر ضمانات لعدم تجدد النزاع ، فضلا عن صعوبة تحقيق مثل هذا الحل بسبب كثرة العوامل والاتجاهات والقوى المتاثرة به والمؤثرة فيه . ولكون هذا الحل لا يعالج الاسباب الجوهرية لنشوب هذا النزاع في عام ١٩٧٥ .

وعلى هذا الاساس لا بد ان ترافق الاجراءات الامنية التي يجب ان تكون نزيهة ومنصفة وغير متحيزة ، خطوات سياسية تؤدي الى اتفاق لاعادة توحيد لبنان على اسس ديمقراطية ومعادية للامبريالية . ونجاح مثل هذه الخطوات يتطلب مساندة القوى الديمقراطية اللبنانية والتعاون معها ، وضمان حق الوجود الحر الكريم للفلسطينيين ولحركتهم الوطنية في لبنان .

ان تحالف هذه القوى الثلاث : سوريا والحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية ، والحركة الوطنية الفلسطينية ، يشكل شرطا اساسيا لنجاح الدور السوري في لبنان . ويشهد على ذلك نجاح هذا التحالف في اسقاط مشروع الهيمنة الكتائبية ، واتفاق ١٧ ايار ، مع اسرائيل ، وافشال الدور الاميركي الاسرائيلي بعد غزو عام ١٩٨٢ .

بشير البرغوثي

صحيح ان هناك مصاعب وعراقيل امام اقامة هذا التحالف على اسس وطيدة . وقد تراكمت في السنوات الماضية ، وخلال الاشتباكات الاخيرة وقبلها في بيروت الغربية والمخيمات مشاعر المرارة والذكريات الاليمة . ولكن البديل لهذا التحالف سيخلق مشاعر اكثر مرارة واطول عمرا ، وتهديدات خطيرة على مسيرة ومستقبل قوى التحالف ان ظلت على تباعدها الراهن .

ومن هنا فان الواجب يقضي بالقفز على هذه المشاعر مع الاستفادة من التجربة التي اوجدتها، والتوجه بالممارسة العملية لتوفير المناخ الملائم لانجاز التحالف المطلوب .

وهذا امر ممكن اذا ما جرى التخلي عن النظرات الضيقة في معالجة المشاكل القائمة ، والتحلي ببعد النظر الاستراتيجي والتمسك بان التناقض الرئيسي هو مع الامبريالية وشركائها واتباعها في المنطقة . وان التناقضات بين اعداء الامبريالية يجب ان تعاد الى وزنها الثانوي الصحيح !

لانغر تناشد غورباتشوف التدخل لمنع طرد عائلة فلسطينية

قامت المحامية فيليتسيا لانغر بارسال برقية بريدية وتلفونية الى سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفييتي،وهذا نصها :

"انا الموقعة ادناه نائبة رئيس جمعية حقوق الانسان اود ان الفت انتباهكم الى المأساة التي المت بعائلة فلسطينية من غزة ، عائلة محمد ربيع وزوجته رجاء، المنوى طردها من البلاد غدا الساعة الثانية عشرة ، مع طفلها البالغ من العمر ثلاثة اسابيع . مع العلم ان المواطنة رجاء تعاني من مرض القلب . وهي من مواليد مدينة غزة ، ولكنها فقدت مواطنتها نتيجة حرب ٦٧.

والفت انتباهكم الى ان هذا القرار سيؤدي الى بقاء الزوج والطفل الاول البالغ من العمر سنة واربعة شهور في غزة .

وقرار الطرد هذا صودق من قبل المحكمة الاسرائيلية العليا بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١.

والجدير بالذكر ان هذه الحالة واحدة من الاف حالات مشاكل جمع الشمل التي يعاني منها الشعب الفلسطيني .

وانتم باعتباركم طرفا وقع اتفاقية هلسنكي سنة ١٩٧٥ ، نرجو من حضركم التدخل ببذل اقصى جهودكم لمنع تنفيذ هذا القرار .

مع الاحترام والتقدير
فيليتسيا لانغر

ومن الجدير بالذكر ان نسخة من هذه البرقية ارسلت الى وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين .

المستثمرون الاسرائيليون يسوقون في المناطق المحتلة بضائع بقيمة ٧٠٠ مليون دولار سنويا

نشرت نشرة "انباء من الداخل" ، الصادرة باللغة الانجليزية ، مؤخرا، مقالا استعرضت فيه الضغوط الاستيطانية التي تمارسها منظمة "غوش ايمونيم" المتطرفة لتكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة ، وازالة الخط الاخضر وحدود المستوطنات في الضفة والقطاع ، وضمها لاسرائيل ، والدعم الذى تحظى به هذه الدعوات في السياسة الرسمية التي تنتهجها الوزارات الاسرائيلية . واستنتجت في نهايته ان السياسة التي تستند الى هذه الاسس تتعارض في النتيجة مع شعار "تحسين شروط المعيشة" للسكان الفلسطينيين ، الذى يردده حكام اسرائيل كثيرا .

ودللت النشرة بالاحصائيات والمراسيم القانونية ، ان السياسة الاسرائيلية تتجه الى تحقيق الضم الفعلي للمناطق المحتلة ، بشكل الحاقي يجعل من الضفة والقطاع اشبه ببقرة حلوب للمستثمرين الاسرائيليين. ومما جاء في المقال :

"يقدر مسؤولو وزارة الصناعة والتجارة بان هناك ما يتراوح بين ٣٠٠ الى ٣٥٠ مصنعا (اسرائيليا — المترجم) في المناطق المحتلة . حيث يتم اجتذاب المستثمرين الاسرائيليين الى الضفة الغربية عن طريق الهبات الحكومية السخية ، التي تتضمن الارض وتكاليف البناء والقروض السهلة ، وعلى الرغم من ان المواثيق التجارية الاميركية والاوروبية ، تنطبق رسميا فقط على البضائع الاسرائيلية التي يتم تصنيعها داخل الخط الاخضر ، الا ان نفس المعاملة تطبق على البضائع الاسرائيلية التي يتم تصنيعها في الضفة والقطاع ، اعتمادا على مصادقة الجمارك الاسرائيلية بان البضائع "صنعت في اسرائيل". وبنظر الشركاء التجاريون لاسرائيل لهذه المسالة باعتبارها شكلية . (في حين يمنع الصناعيون العرب في المناطق المحتلة من تسويق منتجاتهم عن طريق اسرائيل وتمنعهم الحكومة من تصدير منتجاتهم مباشرة الى دول السوق الاوروبية المشتركة) .

لقد دشنت وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية في عهد شارون بناء سلسلة من المراكز الصناعية في المناطق (المحتلة — المترجم) ، وتلقائيا ، منحت المستثمرين حوافز لانشاء صناعاتهم فيها ، واستنادا الى تقرير نشرته صحيفة "جيروزالم بوست" في ٨٦/١٢/٢٥ ، فقد دفعت الوزارة ، خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٨٦ ، مبلغ ١٩٫٥ مليون دولار كهبات لتشجيع الاستثمار في المناطق المحتلة .

وتحظى المشاريع التي تتم اقامتها في الضفة والقطاع بهبات حكومية تصل الى نسبة ٣٩ بالمئة من تكاليف اعدادها . وتؤدي الحوافز الاقتصادية التي تقدمها الوزارة ، وانخفاض اجور العمال ، الى ان تصبح المناطق المحتلة مفضلة ، ليس فقط لدى المستثمرين الاسرائيليين ، وانما ايضا للمستثمرين الايطاليين والالمان ومؤخرا الفرنسيين .

ورغم التسهيلات التي تمنح لتسويق المنتجات الاسرائيلية في اسواق الضفة والقطاع ، فان الخوف يتملك المنتجين الاسرائيليين من "انتهاك الصناعات العربية الصغيرة لمناطق نفوذهم" ! وقد ضمت مصانع البان تنوفا وشتراوس ويوتفوتا ، قوتها ضد مبادرة محلية في رام الله لاقامة مصنع للالبان لتسويق منتجات الحليب في المنطقة .

والمثال الوارد اعلاه هو غيض من فيض ، حيث ان عدم تشجيع المنافسة مع المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية ، والافتقار الى بنية صناعية تحتية ، وغياب انظمة الدعم وتسهيل الاعتمادات ، تشكل جميعها اجزاء عضوية في السياسة الاسرائيلية للابقاء على الضفة والقطاع متخلفين ضمن مخطط معد سلفا . ولذلك فان النشاط الاقتصادى لحوالي ٦٠ الف مستوطن يعادل على الاقل ٣٥ بالمئة من الانتاج البضاعي المحلي للمناطق المحتلة .

وبالاضافة الى ذلك يستورد سكان المناطق (المحتلة) ٩٠ بالمئة من احتياجاتهم من اسرائيل ، في حين لا يصدرون سوى ٧٠ بالمئة من منتجاتهم . وبلغة الارقام فان اجمالي الصادرات الاسرائيلية للمناطق المحتلة يبلغ ٧٠٠ مليون دولار سنويا في حين تستورد من المناطق المحتلة بضائع بـ ٢٠٠ مليون دولار . اى بفائض يساوي نصف مليار دولار (مما يخفض العجز في الميزان التجارى الاسرائيلي من ٢٫٥ الى ٢ مليار دولار) ، مع الاشارة الى ان صادرات المناطق المحتلة لاسرائيل من النوع الذى ينطوى على ارباح قليلة (مثل المنتجات النسيجية في غزة ، ومنتجات النجارة في الضفة الغربية) .

على هامش مؤتمر اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين

— في جلسة الختام للدورة التوحيدية لمؤتمر الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ،قرا الطيب عبد الرحيم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة اسماء اعضاء الامانة العامة. فكان الاخ يسبق اسم اعضاء فتح والرفيق يسبق اسم الاعضاء الممثلين للمنظمات اليسارية،وعندما وصل لاسم الدكتور ماهر الشريف ، احد ممثلين اثنين للحزب الشيوعي الفلسطيني ، قال ضاحكا : الرفيق جدا ماهر الشريف.

السواحرة الشرقية تستنكر اللجان «التنموية»

استنكرت الاطر والفعاليات الوطنية والمؤسسات الجماهيرية في السواحرة الشرقية التحركات التي يقوم بها بعض الافراد المشبوهين في القرية والتي ترمي الى ايجاد ما يسمى بلجنة تنموية في القرية.

كما استنكرت ما نشرته احدى الصحف حول تشكيل لجان تنموية في القرية.

واهابت بالمواطنين بضرورة الحيطة والحذر من هذه الخطوة.

نقل ١٥ طالباً بشكل تعسفي

اصدر ضابط التربية والتعليم الاسرائيلي في قطاع غزة ، امرا يقضي بنقل ، ١٥ طالبا من مدرسة خالد الثانوية للبنين في النصيرات الى مدرسة بئر السبع الثانوية للبنين في رفح، وذلك اعتبارا من صباح الاحد ٣/١ ، وبرر قراره هذا بدعوى الحد من تكرار المظاهرات الطلابية التي وقعت مؤخرا في تلك المدرسة .